

السياسات التجارية الدولية

مفهوم السياسات التجارية : سبق وان تعرفنا الى أفكار الاقتصاديين التجاريين (الميركانتليين) وتأكيدهم على تقييد التجارة الخارجية وبخاصة الجانب الاستيرادي ، لأنهم كانوا يعتقدون بان التجارة الخارجية إذا ما كانت تؤدي الى حصول طرف ما على إرباح ، فان ذلك يكون على حساب الطرف الآخر ، غير إن المفكرين الفريوقراط أو الطبيعيين قد مهدوا لظهور أفكار جديدة تقوم على أساس الحرية في الممارسات الاقتصادية ومن ضمنها النشاط التجاري ، الذي يحقق الفائدة لكلا الطرفين المتتاجرين ،ومن الجدير بالذكر إن نظريات التجارة الخارجية تقوم على افتراض سيادة المنافسة التامة ، غير إن الواقع هو الأسواق عموما تسودها المنافسة غير التامة او المنافسة الاحتكارية او احتكار القلة ، وبناءاً عليه فان عموم دول العالم اليوم إنما تقوم بأنواع من التدخل في الشأن التجاري وذلك للأسباب الآتية :

1. العلاقات النقدية الدولية : فعندما يعاني ميزان مدفوعات إحدى الدول من مشكلة ما مثل العجز فإنها تلجأ الى فرض بعض القيود على الصرف الأجنبي لمعالجة هذا الخلل وهذا بحد ذاته يعدّ تدخلاً غير مباشر في التجارة الخارجية .

2. رغبة الحكومة في تغيير حجم ونمط التجارة لتحقيق أهداف معينة (قد تكون اجتماعية او سياسية أو صحيةالخ) من خلال الأدوات المباشرة لسياساتها التجارية .

3. القيود المفروضة على التجارة ، والتي هي نتيجة لتركيب أسواق المنافسة غير التامة (أي المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة) باعتبارها الأسواق الأكثر شيوعاً في عالم اليوم .

وتعرف السياسات الجارية بأنها (مجموعة الأدوات التي تستخدمها السلطات الاقتصادية للتأثير على مسار التجارة الخارجية كما ونوعاً ولتحقيق أهداف معينة)

كما تعرف كذلك بأنها (حزمة من القوانين والإجراءات والتشريعات التي تتخذها الدولة من اجل تنظيم العلاقة بينها وبين دول العالم الأخرى) .

ومن الملاحظ ان بعض السياسات التجارية تؤدي الى التوسع في التجارة الخارجية (مثل دعم الصادرات او إلغاء نظام الحصص) وبعضها الآخر يؤدي الى انكماش التجارة الخارجية (مثل رفع سعر التعريف الجمركية او سياسة المنع) .

أنواع السياسات التجارية : تقسم السياسات التجارية الى نوعين رئيسيين هما :

اولاً: سياسة الحرية التجارية (التجارة الحرة) اي حرية حركة السلع والخدمات بين دول العالم دون قيود .

ثانياً : سياسة الحماية التجارية (التدخل في التجارة الخارجية) اي خضوع التجارة الخارجية الى رقابة وتدخل السلطات الاقتصادية في الكم والنوع .

ولكن من الملاحظ بأنه عند الحديث عن السياسات التجارية فان الذهن ينصرف مباشرة الى سياسة الحماية التجارية ، كما إن السياسات التجارية تختلف من دولة لأخرى تبعاً لتطورها الاقتصادي ومستوى تركيب نشاطها الإنتاجي والموردي ، فعندما يكون النشاط الاقتصادي متنوعاً وقادراً على المنافسة في الأسواق العالمية فان قيود السياسة التجارية تميل الى الانخفاض والتساهل ، إما إذا كان إنتاجها ما يزال في طور النمو فهو يحتاج الى حمايته من المنافسة الخارجية مما يستلزم معه تطبيق سياسات تجارية مشددة .

أولا : سياسة الحرية التجارية

ويقصد بها إطلاق العنان الى التبادل التجاري الدولي دون قيود تعيقه ، وذلك عائد الى سيادة مبادئ المذهب الحر الذي ساد خلال القرن التاسع عشر ، وقد استندت الى مبدأ النفقات النسبية لريكاردو واطروحات الفزيوقراط (الطبيعيين) التي ترى ان المصلحة الخاصة لا تتعارض مع المصلحة العامة بفعل القوانين الطبيعية لان المصلحة العامة هي عبارة عن المجموع الأفقي للمصالح الخاصة ، وكانوا يؤمنون بوجود الأيدي الخفية (Hidden Hand) التي تعيد حالة التوازن الاقتصادي تلقائيا دون تدخل الدولة إن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق السعر العادل (Just Price) والذي يحقق ربحا معقولا للبائع وفي نفس الوقت يحظى برضا المشتري .

وقد استمرت بريطانيا بإتباع هذه السياسة حتى الحرب العالمية الأولى إذ أصيب اقتصادها بعد الحرب بمشكلات استدعت تدخل الحكومة وفرض الحماية التجارية للإسراع بإعادة بناء ما دمرته الحرب .

ثانيا : سياسة الحماية التجارية

ويقصد بها“ حماية منتجي السلع والخدمات المحليين من منافسة المنتجين الأجانب ، فضلا عن حماية المنافع العامة ”.

ابرز الدواعي الى هذه السياسة :

- تقسيم العمل الدولي الى منتجي مواد أولية (البلدان النامية) ومنتجي السلع الصناعية (البلدان المتقدمة) وحرمان الأولى من فرص النمو والتطور الاقتصادي والمعيشي .
- دعوة (كينز Kynz) الى تدخل الدولة لإنقاذ الاقتصاد الوطني من آثار الأزمة العالمية في الثلاثينات من القرن العشرين وتحقيق الاستخدام الكامل من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة ومنها سياسة الحماية التجارية .
- **حجج انصار حرية التجارة :** تعمل الحرية التجارية على زيادة الإنتاج بفعل التخصص وتقسيم العمل الدولي وهذا يعمل على :

- زيادة الدخل القومي العالمي .
- انخفاض أسعار السلع والخدمات في الأسواق الدولية .
- الإنتاج الواسع وتحقيق وفورات الحجم وانخفاض التكاليف من خلال قيام المشروعات بالإنتاج لسد حاجة الطلب المحلي وكذلك الطلب العالمي الذي يتم تصديره عن طريق التجارة الحرة .

حجج انصار الحماية التجارية

- **تقليل البطالة :** تعمل أدوات الحماية (التعريفية أو الحصص) على رفع أسعار السلع المستوردة وإقبال الناس على شراء المنتجات المحلية ومن ثم زيادة الإنتاج وزيادة مستوى التشغيل .
- **تنويع الإنتاج :** تعمل أدوات الحماية على تلبية الطلب المحلي من الإنتاج المحلي وبالتالي فان المشروعات سيكون بإمكانها تنويع منتجاتها وعدم الاقتصار على عدد محدود من السلع .
- **حماية الدولة من الداخل :** مثل الحصار أو الحروب الاقتصادية أو السلع الضارة بالصحة العامة أو الأخلاق الاجتماعية أو السلع غير الكفوءة ، أو التعرض للإغراق .
- **الحصول على الإيرادات :** وذلك من فرض الرسوم والتعريفات الجمركية .

- **حماية الصناعات الناشئة :** اي الصناعات الحديثة التي قد تنافسها السلع المستوردة فتقوم أدوات الحماية من التصدي للسلع الأجنبية ، وأول من نادى بحماية الصناعات الناشئة الأميركية من السلع الانكليزية هو الأميركي (الكسندر هاملتون) عام 1791 ، ثم تبعة الألماني (فريدريك ليست) عام 1840 عندما نادى بحماية الصناعات الألمانية على الأقل في مراحلها الأولى .

اسباب حماية الصناعات الناشئة

- **الحماية من العمل الرخيص :** قد يكون العمل الرخيص سببا رئيسا في انخفاض التكاليف ومن ثم الأسعار ، فتعمل الدولة على التدخل لحماية منتجاتها من منافسة الدول ذات العمل الرخيص .
- **دعم وحماية الاقتصاد الوطني :** وتتمثل هذه الحماية باتخاذ الوسائل التي تمنع من ممارسة الإغراق من قبل الدول الأخرى ، الأمر الذي يؤدي بدوره الى انكماش أو اضمحلال بعض الصناعات الوطنية .
- **تحسين معدلات التبادل التجاري :** يعرف هذا المعدل بأنه قدرة وحدة الصادرات على شراء وحدة الاستيرادات ، وعليه فان فرض التعريفة مثلا على السلع المستوردة سيؤدي الى رفع أسعارها وتقليل استيرادها ، وهذا قد يدفع الدولة المصدرة الى تخفيض أسعار سلعتها لكي تحافظ على نفس المستوى من التصدير فتتحسن عندئذ معدلات التبادل لصالح الدولة الأولى .

شروط نجاح سياسة الحماية التجارية

لكي تكون هذه السياسة مقبولة وناجحة يجب أن تتصف بما يأتي :

- أن تكون الحماية مؤقتة وليست دائمة .
- أن تكون معتدلة ولا يتضرر منها المستهلك كثيرا .
- أن تكون الصناعة المحمية من الصناعات التي تتوفر لها فرص النجاح .

إن الوقائع التاريخية أثبتت صعوبة تحقق هذه الشروط بالكامل ، إذ إن بعض أصحاب المشروعات المحمية اخذوا يطالبون الدولة بإبقاء الحماية بل وزيادة حدتها الأمر الذي اضر كثيرا بفرص تحسين المنتجات المحمية وتقليل تكاليفها لأنها تستند الى السياسات الحمائية التي قد تقتل روح التطوير والتحسين المستمرين وهما أساس النجاح لأي مشروع إنتاجي ، لذا فان اغلب الدول اليوم تتبع خليطا غير متجانس من كلا السياستين . ويرى البعض ضرورة الاستعاضة عن مبدأ حماية الصناعة الناشئة بتقديم الإعانات للمنتجين أو المصدريين وذلك لان الإعانات تتمتع بالمزايا الآتية :

- 1- إن آثار الإعانة تكون مباشرة ، لان المشروع الذي يحصل على إعانة ما من الدولة يتوجب عليه إنفاقها في مجالها المحدد .
- 2- إن الإعانة لا تسبب ارتفاعا في الأسعار ، وبذلك لا تكون هنالك تضحية أو آثار ضارة على المستهلك .
- 3- عدم اختفاء حالة المنافسة بين السلع المحلية والسلع الأجنبية الأمر الذي يدفع السلع المحلية لتطوير نفسها .
- 4- قد تؤدي الإعانة الى التصدير لأنها تجعل المنتج المحلي في وضع يؤهله للبيع بأسعار منخفضة في الخارج .

أدوات السياسات التجارية : تقسم ادوات السياسات التجارية الى نوعين رئيسيين هما :

- **اولاً - الادوات غير المباشرة (السعيرية) وتشمل :**

* التعرفة الكمركية

* اعانات التصدير

○ ثانياً - الادوات المباشرة (الكمية) :

* الحصص الاستيرادية

* القيود غير التعريفية

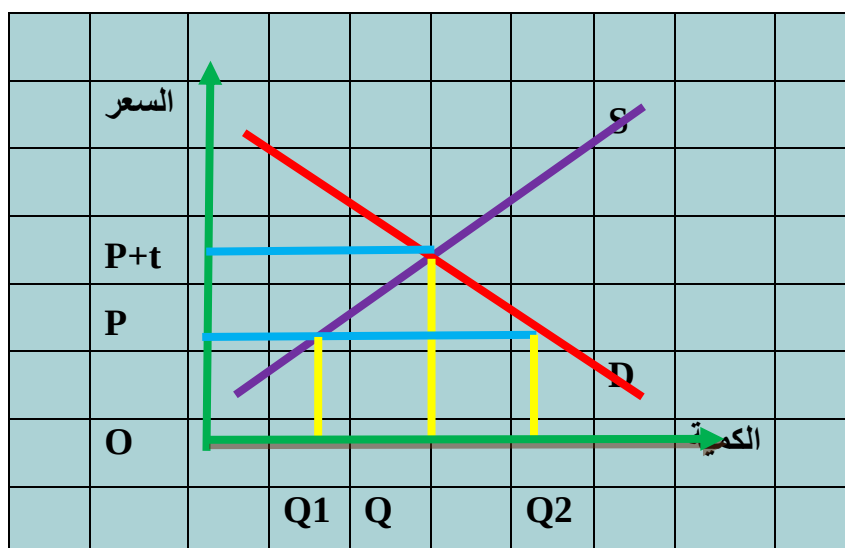
الأول - الرسوم او التعريفات الجمركية (Import Tariffs)

من حيث طرق فرضها هنالك ثلاثة انواع منها هي :

- الرسوم او التعريفات النوعية (Specific Tariffs) وهو رسم ذو قيمة نقدية ثابتة على الوحدة الواحدة من السلعة المستوردة مثال ،(10\$) على كل طن سمنت مستورد او(400\$) على كل سيارة مستوردة ، او (5\$) على كل طن من الحنطة المستوردة .
- الرسوم او التعريفات القيمية (Account Tariffs) وهي نسبة مئوية من قيمة الوحدة الواحدة من السلعة المستوردة ، مثل (5%) على السيارات و (25%) على الثلاجات و (150%) على السجائر المستوردة .
- الرسوم او التعريفات المركبة (Compound Tariffs) وهي خليط بين الاثنين ، مثلاً (400\$) على كل سيارة مستوردة إضافة الى (5%) من قيمة كل سيارة مستوردة عن كل سنة خارج الموديل . ومن الملاحظ ان (USA) تستخدم خليطاً متناسقاً من الرسوم القيمية والنوعية في حين تستخدم اغلب الدول الأوروبية الرسوم القيمية بشكل أساسي .

انواع التعرفة الكمركية من حيث آثارها على تحديد الاستيراد والانتاج والاستهلاك

1. - التعرفة المانعة Prohibitive Tariff : وهي التعريفات التي تؤدي الى مساواة سعر السلعة المستوردة مع سعر السلعة الوطنية او تزيد عليها ، وهو شكل متطرف يراد منه منع استيراد هذه السلعة والتعويض عنها بالمنتج المحلي كما في الرسم البياني ادناه .



2. **التعريف غير المانع Non Prohibitive Tariff** وهو النوع الشائع الاستخدام حيث تؤدي التعريف بعد فرضها الى تقليل الاستيراد إلا إنها لا تمنعه ، فتبقى هنالك كمية من الطلب يتم تأمينها من الأسواق الخارجية ، كما في الرسم البياني أدناه .

الثاني – إعانات التصدير Subsidies of Export

وهي إحدى أدوات السياسة التجارية التي تؤثر من خلالها السلطة الاقتصادية في الأسعار التي تباع بها السلعة محليا ودوليا بقصد التشجيع على الإنتاج والتصدير. ويختلف اثر الإعانة في انه يؤثر على العرض وليس الطلب بافتراض تجانس السلعة المحلية مع شبيهتها الأجنبية كما في الرسم أدناه .

أنواع إعانات التصدير

1- الإعانات المباشرة Direct Subsidies

وتتمثل بأداء مبلغ مالي من قبل الدولة الى المصدرين وعلى اساس قيمة او نوع السلعة المصدرة .

2 – الإعانات غير المباشرة Indirect Subsidies

وتشمل التسهيلات الائتمانية او السمحات الضريبية او إعفاء جزء من الإرباح المتحققة من التصدير من الضريبة او تقديم بعض الخدمات مجانا او مقابل سعر رمزي للمصدرين .

ثانياً - الأدوات المباشرة (الكمية) :

الأول - الحصص الاستيرادية : ويقصد بها قيام الدولة بتحديد الكمية المصدرة من سلعة ما او الكمية المستوردة ، والشائع هو تحديد الكمية المستوردة ، ويتم ذلك من خلال قيام الدولة ببيع تراخيص الاستيراد عن طريق المزاد الى المستوردين، وتكون هذه التراخيص مقسمة على أساس إجمالي الحصص (Quota) .

الثاني - القيود غير التعريفية: وهي قيود إدارية تقوم بها الدولة من اجل توجيه وتحديد التجارة الخارجية وتنقسم الى :

- 1) **الترتيبات الحكومية :** مثل التنظيمات المتعلقة بالصحة والبيئة والأمن والحماية من التلوث والحماية من الأمراض الاجتماعية ، كما تتضمن ترتيبات العلامة التجارية وتحديد المواصفات ... الخ .
- 2) **مشتريات الحكومة :** وهي قيام الحكومة بتوجيه نسبة معينة من مشترياتها من السوق المحلي ، مما يعني اضافة سمة تمييزية للمنتج المحلي لزيادة قدرته التنافسية .
- 3) **تجارة الدولة والاحتكارات الحكومية :** مثل احتكار الدولة لاستيرادات السجائر (اليابان) لغرض السيطرة عليها ، اذ تستورد اللعبة الواحدة بـ 50 سنتا وتقوم ببيعها في السوق المحلية بـ 4 \$ للعبة الواحدة .
- 4) **الحصة التصديرية الطوعية :** مثل الاتفاق بين اليابان و أميركا على أن تقلل اليابان صادراتها من السيارات الى أميركا مقابل تقليل صادرات أميركا من الأجهزة الحاسوبية الى اليابان للحفاظ على مصالح المنتجين المحليين في كليهما .